شركة أصـــول للاستثمار – ش.م.ك.ع.
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

المحتويات	الصفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	3-1
بيان المركز المالي المجمع	4
بيان الدخل المجمع	5
بيان الدخل الشامل المجمع	6
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	7
بيان التدفقات النقدية المجمع	8
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	31-9

Deloitte.

ديلويت وتوش
الـوزان وشـركـاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062
الكويـت

هاتف : 2243 8060 - 2240 8844 965+
فاكس : 2245 2080 - 2240 8855 965+
www.deloitte.com

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرات السادة مساهمي شركة أصول للاستثمار ش.م.ك. ع.

دولة الكويت

تقرير عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة أصول للاستثمار ش.م.ك.ع. ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ"المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2017، وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وكذلك إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017، وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة بدولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" والواردة ضمن تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين)، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور التي كان لها أهمية قصوى في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها بدون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل كيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

تقييم العقارات الاستثمارية والانخفاض في قيمة العقارات المحتفظ بها للمتاجرة

تتضمن المحافظ العقارية للمجموعة عقارات استثمارية (بما في ذلك الأراضي والمباني السكنية) تقع في الكويت وعقارات بغرض المتاجرة (مباني سكنية) تقع في بوسطن والولايات المتحدة الأمريكية والأردن. في سبيل تحديد القيمة العادلة من قبل المجموعة، تم إجراء عدة افتراضات مختلفة من قبل مقيمين خارجيين تابعين للمجموعة. تمثل هذه العقارات نسبة كبيرة من إجمالي أصول المجموعة كما في 31 ديسمبر 2017 على النحو المفصح عنه في إيضاحي 10 و7 من البيانات المالية المجمعة. يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية للمجموعة المتعلقة بتقدير القيمة العادلة بما في ذلك الأحكام الهامة في إيضاحي 2 و3 من البيانات المالية المجمعة.

إن وجود عدم تأكد مادي حول التقديرات، بالإضافة إلى حقيقة أن أي فروق ولو كانت بنسب مئوية ضئيلة بين عمليات تقييم كل عقار على حدة، عند تجميعها، قد ينتج عنها تغير مادي، يتطلب قدر أكبر من التركيز خلال أعمال التدقيق حول هذا الأمر. إن تقييم المحفظة العقارية للمجموعة هو أمر ذو طبيعة تقديرية نظراً لعدة أمور من بينها الطبيعة الفردية لكل عقار وموقعه والإيرادات المستقبلية المتوقعة من العقار المعني. تم إجراء التقييم بواسطة مقيمين مستقلين تابعين لجهات أخرى معينين من قبل إدارة المجموعة. إن المقيّمين المستقلين مرخصين من قبل الجهات الرقابية المعنية ويتوافر لديهم مؤهلات وخبرات مناسبة في مجال تقييم العقارات في المواقع المعنية. في سبيل تحديد تقييم العقار، يأخذ المقيمون في الاعتبار المعلومات الحالية الخاصة بالعقار مثل تفاصيل الحيازة والإيجار لكل عقار والعوائد السائدة بالسوق ومعاملات السوق المقارن.

لقد قمنا بتقييم كفاءة وقدرات وموضوعية المقيم، كذلك قمنا بمناقشة نطاق عملهم واستعراض شروط تعيينهم من أجل التحقق من عدم وجود شروط غير اعتيادية أو عمولة وساطة. وقمنا بإجراء اختبار لمدخلات البيانات الخاصة بتقييمات العقار، بما في ذلك إيرادات التأجير، من خلال مطابقتها مع المستندات المؤيدة لتقييم مدى موثوقية واكتمال ودقة البيانات ذات الصلة. كذلك، قمنا بمقارنة عمليات تقييم العقارات الاستثمارية مع توقعات السوق المحددة بشكل مستقل وقمنا بفحص أو تحديد أية فروق. وفي سبيل القيام بذلك، استندنا إلى أدلة معاملات السوق المقارن. وبالنسبة للعقارات بغرض المتاجرة خارج دولة الكويت، قمنا بالاستعانة بخبراء التقييم الداخليين لدينا حول تقييم كفاءة وقدرات المقيم وتقييم منهجية ومدى ملائمة نماذج التقييم والمدخلات المستخدمة لتقييم العقارات. كذلك، قمنا بفحص تقديرات المجموعة حول ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض في قيمة العقارات بغرض المتاجرة استناداً إلى التقييم.

Deloitte.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرات السادة مساهمي شركة أصول للاستثمار ش.م.ك. ع. (تتمة)

دولة الكويت

تقرير عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الهامة (تتمة)

مخصص المطالبات الضريبية والالتزامات المحتملة

على النحو المفصح عنه في إيضاح 28، اعترفت المجموعة بمخصص يبلغ 156 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 مقابل مطالبة ضريبية بمبلغ 56.3 مليون ريال سعودي (ما يعادل 4.52 مليون دينار كويتي). عند قياس المخصصات أو الإفصاح عن الالتزامات المحتملة، فإنه ينبغي ممارسة بعض الأحكام والتقديرات.

بناءً على رأي الإدارة والمستشارين المستقلين للأمور الضريبية والقانونية، قامت المجموعة بتقييم الحاجة لتكوين مخصص لهذه المطالبات أو الإفصاح عنها كالتزام محتمل.

قمنا بتحديد ما إذا كانت الأحداث الواقعة خلال الفترة حتى تاريخ تقريرنا تمثل أدلة تدقيق فيما يتعلق بالتقديرات والافتراضات. كما قمنا أيضاً باختبار التقديرات والافتراضات المتخذة من قبل الإدارة، بالإضافة إلى البيانات التي تم الاستناد إليها. قمنا بالاستعانة بخبراء الضرائب لدينا في تقييم مدى كفاية المخصصات ومدى ملاءمة الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ونتوقع الحصول على التقرير السنوي للشركة لسنة 2017 بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولا يعبر بأي شكل عن أي استنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤولياتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عند توفرها، وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بصورة جوهرية مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها.

وعند قراءتنا للتقرير السنوي، إذا توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذا التقرير، فإنه يتعين علينا رفع تقرير بهذا الأمر إلى المكلفين بالحوكمة.

مسئوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسئولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة بدولة الكويت وعن وضع نظم الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسئولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المكلفون بالحوكمة مسئولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجتمع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

Deloitte.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرات السادة مساهمي شركة أصول للاستثمار ش.م.ك. ع. (تتمة)

دولة الكويت

تقرير عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يشمل التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تفهم نظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية المجمعة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأعمال داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. إن مسئوليتنا هي إبداء التوجيهات والإشراف على وتنفيذ عملية التدقيق للمجموعة. نتحمل المسئولية كاملةً عن رأي التدقيق.

نتواصل مع المكلفين بالحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لعملية التدقيق وتوقيتها ونتائجها الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية والتي قد يتم تحديدها خلال عملية التدقيق.

كما نزود أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، وإبلاغهم أيضاً بشأن جميع العلاقات وغيرها من الأمور التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر على استقلاليتنا والتدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ المكلفين بالحوكمة بها، فإننا نحدد تلك الأمور التي كان لها الأهمية خلال تدقيق البيانات المالية المجمعة للفترة الحالية، ولذلك فهي تعتبر أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الامور في تقريرنا ما لم تمنع القوانين أو اللوائح الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، عدم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير عن المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة الأم فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن كل ما نص قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وتعديلاتهما اللاحقة، على وجوب إثباته فيها، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وتعديلاتهما اللاحقة، على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو مركزها المالي المجمع.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته اللاحقة في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به أو لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال والتعليمات ذات العلاقة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو مركزها المالي المجمع.

طلال يوسف المزيني
سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه
الكويت في 25 مارس 2018

بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	2017	2016
الموجودات			
النقد والنقد المعادل	4	1,822,519	538,715
استثمارات في مرابحات ووكالات وودائع لدى مؤسسات مالية	5	500,000	3,250,000
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	6	218,221	765,137
أرصدة مدينة أخرى		219,612	193,143
عقارات بغرض للمتاجرة	7	3,720,915	3,910,845
استثمار في شركات زميلة	8	2,779,960	-
استثمارات متاحة للبيع	9	5,173,675	5,368,592
استثمارات عقارية	10	7,070,000	7,200,000
موجودات غير ملموسة	11	773,721	835,585
موجودات أخرى		13,520	9,625
إجمالي الموجودات		22,292,143	22,071,642
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	12	579,518	703,679
مكافأة نهاية الخدمة	13	369,866	335,482
إجمالي المطلوبات		949,384	1,039,161
حقوق الملكية			
رأس المال	14	18,870,504	18,870,504
أسهم خزانة	15	(2,663)	(2,663)
احتياطي قانوني	16	202,529	98,543
احتياطي ترجمة عملات أجنبية		(10,583)	64,017
حصة في احتياطي شركة زميلة		(887)	-
احتياطي التغير في القيمة العادلة		776,711	1,404,373
أرباح مرحلة		1,507,148	597,707
إجمالي حقوق الملكية		21,342,759	21,032,481
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		22,292,143	22,071,642

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 9 إلى 31 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

السيد/ عبدالله مساعد الدخيل
رئيس مجلس الإدارة

السيد/ سليمان أحمد العميري
نائب رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	2017	2016
الإيرادات			
صافي الربح الناتج من استثمارات	17	430,582	1,085,515
صافي ربح / (خسارة) من استثمارات عقارية	18	352,322	(255,872)
ربح من عقارات بغرض للمتاجرة		18,001	14,944
صافي الإيرادات من الموجودات غير الملموسة	19	40,717	50,903
أتعاب إدارة محافظ وصناديق		54,976	95,861
أرباح مرابحات وودائع لدى مؤسسات مالية		33,743	29,865
رد مخصص		175,385	49,092
حصة في نتائج شركات زميلة		79,589	-
المحول من احتياطي القيمة العادلة نتيجة اقتناء شركة زميلة	20	677,714	-
إيرادات أخرى	21	166,074	23,718
		2,029,103	1,094,026
المصروفات والأعباء الأخرى			
تكاليف موظفين		(610,812)	(615,278)
مصروفات أخرى	22	(378,430)	(300,811)
		(989,242)	(916,089)
صافي ربح السنة قبل الاستقطاعات القانونية		1,039,861	177,937
مخصص حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		(8,563)	(1,601)
مخصص ضريبة دعم العمالة الوطنية		(12,765)	-
مخصص الزكاة		(5,106)	-
صافي ربح السنة		1,013,427	176,336
ربحية السهم المتاحة لمساهمي الشركة الأم (فلس)	23	5.37	0.93

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 9 إلى 31 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

	2017	2016
صافي ربح السنة	1,013,427	176,336
بنود الدخل الشامل الأخرى:		
بنود يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً ضمن بيان الدخل المجمع:		
استثمارات في شركات زميلة		
حصة المجموعة في بنود الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة	(887)	-
	(887)	-
الاستثمارات المتاحة للبيع:		
التغير في القيمة العادلة	(693,196)	1,264,850
المحول إلى بيان الدخل المجمع نتيجة الانخفاض في القيمة	148,088	303,760
المحول إلى بيان الدخل المجمع نتيجة الاستبعاد	(82,554)	(675,315)
	(627,662)	893,295
ترجمة عملات أجنبية:		
فروق ترجمة بيانات مالية بعملات أجنبية	(74,600)	65,263
الدخل الشامل الآخر	(703,149)	958,558
إجمالي الدخل الشامل للسنة	310,278	1,134,894

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 9 إلى 31 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

	حقوق الملكية المتاحة لمساهمي الشركة الأم							
	رأس المال	أسهم الخزانة	احتياطي قانوني	حصة في احتياطي شركة زميلة	احتياطي ترجمة عملات أجنبية	احتياطي التغير في القيمة العادلة	أرباح مرحلة	المجموع
الرصيد في 1 يناير 2016	18,870,504	(2,663)	80,749	-	(1,246)	511,078	439,165	19,897,587
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	-	176,336	176,336
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	65,263	893,295	-	958,558
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	65,263	893,295	176,336	1,134,894
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	17,794	-	-	-	(17,794)	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	18,870,504	(2,663)	98,543	-	64,017	1,404,373	597,707	21,032,481
الرصيد في 1 يناير 2017	18,870,504	(2,663)	98,543	-	64,017	1,404,373	597,707	21,032,481
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	-	1,013,427	1,013,427
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	(887)	(74,600)	(627,662)	-	(703,149)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	(887)	(74,600)	(627,662)	1,013,427	310,278
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	103,986	-	-	-	(103,986)	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	18,870,504	(2,663)	202,529	(887)	(10,583)	776,711	1,507,148	21,342,759

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 9 إلى 31 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	2017	2016
التدفقات النقدية من أنشطة العمليات			
صافي ربح السنة		1,013,427	176,336
تسويات لـ:			
صافي ربح غير محقق من الاستثمارات	17	(7,080)	(99,252)
انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع	17	148,088	303,760
إيرادات توزيعات نقدية	17	(445,651)	(533,091)
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	10	130,000	750,000
حصة في نتائج شركات زميلة		(79,589)	-
المحول من احتياطي القيمة العادلة نتيجة اقتناء شركات زميلة	20	(677,714)	-
استهلاكات وإطفاءات		66,528	65,706
رد مخصص ضمان بنكي		(118,000)	-
مكافأة نهاية الخدمة	13	48,669	58,346
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في رأس المال العامل		78,678	721,805
التغيرات في رأس المال العامل:			
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		553,993	479,408
أرصدة مدينة أخرى		(26,469)	(85,521)
عقارات بغرض المتاجرة	7	115,333	(2,227,556)
دائنون وأرصدة دائنة أخرى		(6,159)	(71,220)
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة	13	(14,285)	(13,164)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) أنشطة العمليات		701,091	(1,196,248)
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
المدفوع لاقتناء استثمارات متاحة للبيع	9	(4,393,925)	(1,719,316)
المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع	9	1,789,546	3,463,635
المدفوع في أراضي وعقارات تحت التطوير		-	(180,403)
المدفوع لـ (اقتناء) / بيع موجودات أخرى		(8,559)	26,227
توزيعات نقدية مستلمة	17	445,651	533,092
مرابحات ووكالة وودائع لدى مؤسسات مالية	5	2,750,000	(2,700,000)
صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) أنشطة الاستثمار		582,713	(576,765)
صافي التغير في النقد والنقد المعادل		1,283,804	(1,773,013)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		538,715	2,311,728
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	4	1,822,519	538,715

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 9 إلى 31 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

1. تأسيس المجموعة

إن شركة أصول للإستثمار "الشركة الأم" هي شركة مساهمة تم تأسيسها في الكويت عام 1999 ومدرجة في بورصة الكويت. إن شركة أصول للاستثمار تعمل تحت إشراف بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

يقع المقر الرئيسي للشركة في برج الراية – منطقة الشرق – الدور السابع والعشرون – الكويت ص.ب 3880 الصفاة – 13039.

تتضمن البيانات المالية المجمعة، البيانات المالية للشركة الأم وشركاتها التابعة (يعرفوا مجتمعين ب "المجموعة") المبينة في (إيضاح 26).

تمارس الشركة الأم أنشطتها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. فيما يلي بيان بالأغراض التي تأسست من أجلها الشركة الأم:

- الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء الأوراق المالية في مختلف القطاعات.
- إدارة أموال المؤسسات العامة والخاصة واستثمار هذه الأموال في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها إدارة المحافظ المالية والعقارية.
- تقييم وإعداد الدراسات والاستشارات الفنية والاقتصادية والتقييمية ودراسة المشاريع المتعلقة بالاستثمار وإعداد الدراسات اللازمة لتلك المؤسسات والشركات (على أن تتوفر الشروط اللازمة في من يزاول هذا النشاط).
- الوساطة في عمليات التمويل والقيام بالأعمال الخاصة بوظائف مديري الإصدار للسندات التي تصدرها الشركات والهيئات.
- وظائف أمناء الاستثمار والتمويل والوساطة في عمليات التجارة الدولية والمحلية.
- تقديم التمويل للغير مع مراعاة أصول السلامة المالية في منح التمويلات مع المحافظة على استمرارية السلامة للمركز المالي للشركة طبقاً للشروط والقواعد والحدود التي يضعها بنك الكويت المركزي وبما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- شراء الأراضي والعقارات وتطويرها بقصد بيعها بحالتها الاصلية أو بعد تجزئتها أو تأجيرها خالية أو مع إضافة المنشآت والابنية والمعدات.
- العمليات الخاصة بتداول الأوراق المالية من شراء وبيع أسهم وسندات الشركات والهيئات الحكومية المحلية والدولية.
- التعامل والمتاجرة في سوق القطع الأجنبي وسوق المعادن الثمينة داخل الكويت وخارجها لحساب الشركة الأم فقط.
- إنشاء وإدارة صناديق الاستثمار بكافة أنواعها طبقاً للقانون.
- أن ترتب عمليات تمويل جماعي للإجارة وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا يجوز للشركة الأم قبول الودائع.
- تملك حقوق الملكية الصناعية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والصناعية والرسومات التجارية وحقوق الملكية الأدبية والفكرية المتعلقة بالبرامج والمؤلفات واستغلالها وتأجيرها للجهات الأخرى.
- إنشاء صناديق الاستثمار لحسابها ولحساب الغير وطرح وحداتها للاكتتاب والقيام بوظيفة أمين الاستثمار أو مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية التأجيرية في الداخل والخارج طبقاً للقوانين والقرارات السارية في الدولة وإدارة المحافظ الدولية واستثمار وتنمية الأموال في العمليات التأجيرية لحسابها ولحساب الغير طبقاً للقوانين والقرارات السارية في الدولة.

ويكون للشركة الأم مباشرة الأعمال السابق ذكرها في الكويت أو في الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة ويجوز للشركة الأم أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمال شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 25 مارس 2018، وهي خاضعة لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) المطبقة في دولة الكويت على مؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال. لقد تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء العقارات الاستثمارية والأدوات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة كما هو وارد في السياسات المحاسبية أدناه.

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة تتفق مع تلك المستخدمة في السنة السابقة فيما عدا تطبيق المعايير التالية الجديدة والمعدلة التي يسري مفعولها على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017.

2.2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة وسارية المفعول

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية، التي أصبحت سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017 في هذه البيانات المالية المجمعة. لم يكن لتطبيق هذه التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أي أثر مادي على المبالغ المفصح عنها للسنة الحالية أو السنوات السابقة، إلا أنها قد تؤثر على محاسبة المعاملات أو الترتيبات التعاقدية المستقبلية.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7: مبادرة الإفصاح

خلال السنة الحالية، قامت المجموعة للمرة الأولى بتطبيق هذه التعديلات. تتطلب التعديلات من المنشآت تقديم إفصاحات تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغيرات في المطلوبات الناتجة من الأنشطة التمويلية، بما في ذلك التغيرات النقدية وغير النقدية.

لم يكن لتطبيق هذه التعديلات أي أثر في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12: الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة على الخسائر غير المحققة

خلال السنة الحالية، قامت المجموعة للمرة الأولى بتطبيق هذه التعديلات. توضح التعديلات أنه يتعين على المنشأة تقييم ما إذا كان هناك أرباح كافية مستقبلية خاضعة للضريبة والتي يمكن للمنشأة في مقابلها استخدام فروق مؤقتة قابلة للاقتطاع.

لم يكن لتطبيق هذه التعديلات أي أثر في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

- دورة التحسينات السنوية للمعايير الدولية للتقارير المالية 2014 – 2016 التي تتضمن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 12

خلال السنة الحالية، قامت المجموعة للمرة الأولى بتطبيق التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 12 الوارد في دورة التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2014-2016.

يشير المعيار الدولي للتقارير المالية 12 إلى أنه لا يتطلب من المنشأة تقديم معلومات مالية موجزة عن الحصص في الشركات التابعة أو الشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة المصنفة (أو المدرجة في مجموعة تصرف مصنفة) كمحتفظ بها لغرض البيع. توضح التعديلات أن ذلك يمثل الإعفاء الوحيد من متطلبات الإفصاح عن هذه الحصص وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 12.

لم يكن لتطبيق هذه التعديلات أثر في البيانات المالية المجمعة للمجموعة نظراً لعدم تصنيف أو إدراج أي من حصص المجموعة في تلك المنشآت ضمن مجموعة التصرف المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع.

لم يكن للتعديلات الأخرى التي أجريت على المعايير الدولية للتقارير المالية والتي يسري مفعولها للفترة المحاسبية السنوية اعتباراً من 1 يناير 2017 أي أثر مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

2.3 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها ليست واجبة التطبيق بعد

لم تقم المجموعة حتى الآن بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولكنها غير سارية المفعول بعد.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة	سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
دورة التحسينات السنوية 2014-2016 التي تتضمن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 1 ومعيار المحاسبة الدولي 28.	1 يناير 2018
دورة التحسينات السنوية 2015 - 2017 على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تتضمن التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام 3 و 11، ومعايير المحاسبة الدولية أرقام 12 و 23.	1 يناير 2019
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 22 معاملات بالعملات الأجنبية والمقابل المدفوع مقدماً يتناول التفسير المعاملات المقومة بالعملات الأجنبية أو أجزاء من المعاملات عندما: • يكون هناك بدل تم تقويمه أو تسعيره بالعملة الأجنبية؛ • تقوم المنشأة بالاعتراف بالأصل المدفوع مقدماً أو التزام الدخل المؤجل المتعلق بهذا المقابل، قبل الاعتراف بالأصل ذي الصلة، المصاريف أو الدخل؛ و • يكون الأصل المدفوع مقدماً أو التزام الدخل المؤجل غير نقدي.	1 يناير 2018
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 23 عدم التأكد حول معالجات ضريبة الدخل يتناول التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسائر الضريبية) والوعاء الضريبي والخسائر الضريبية غير المستخدمة والائتمانات الضريبية غير المستخدمة والمعدلات الضريبية، عندما يكون هناك عدم تأكد حول معالجات ضريبة الدخل بموجب معيار المحاسبة الدولي 12. ويتناول على وجه التحديد ما يلي: • ما إذا كان ينبغي مراعاة المعالجات الضريبية بشكل جماعي؛ • الافتراضات المتعلقة بأعمال الفحص التي تجريها السلطات الضريبية؛ • تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) والوعاء الضريبي والخسائر الضريبية غير المستخدمة والائتمانات الضريبية غير المستخدمة والمعدلات الضريبية؛ و • أثر التغيرات في الحقائق والظروف.	1 يناير 2019
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 2 الدفع على أساس الأسهم المتعلق بتصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس الأسهم.	1 يناير 2018
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 4 عقود التأمين: فيما يتعلق بالتواريخ المختلفة لسريان المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الجديد القادم المتعلق بعقود التأمين.	1 يناير 2018
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 40: الاستثمارات العقارية: تعدل الفقرة 57 لتوضح أنه ينبغي على المنشأة تحويل الملكية إلى، أو من، الاستثمار العقاري عندما، وفقط عندما، يكون هناك دليل على وجود تغيير في الاستخدام. يحدث التغيير في الاستخدام إذا كان العقار يلبي، أو لم يعد يلبي متطلبات تعريف الاستثمار العقاري. إن التغيير في نوايا الإدارة لاستخدام العقار لا يشكل في حد ذاته دليلاً على حدوث تغيير في الاستخدام. تم تعديل الفقرة لتنص على أن قائمة الأمثلة الواردة فيها غير شاملة.	1 يناير 2018

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية (النسخ المعدلة في السنوات 2009، 2010، 2013 و2014) (أ)	1 يناير 2018

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية الصادر في نوفمبر 2009 متطلبات جديدة حول تصنيف وقياس الموجودات المالية. تم تعديل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 لاحقاً في أكتوبر 2010 ليتضمن متطلبات حول تصنيف وقياس المطلوبات المالية وإلغاء الاعتراف بها، وفي نوفمبر 2013 ليتضمن متطلبات جديدة حول محاسبة التحوط العام. تم إصدار نسخة أخرى معدلة من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في يوليو 2014 ليتضمن بشكل أساسي (أ) متطلبات انخفاض القيمة للموجودات المالية و(ب) تعديلات محدودة لمتطلبات التصنيف والقياس من خلال تقديم أسلوب القياس "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" على بعض أدوات الدين البسيطة.

تم إصدار نسخة نهائية من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في يوليو 2014 والتي تشمل متطلبات المحاسبة عن الأدوات المالية، والتي تحل محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس. يتضمن المعيار متطلبات في المجالات التالية:

- **التصنيف والقياس:** يتم تصنيف الموجودات المالية بالرجوع إلى نموذج الأعمال المحتفظ بها من خلاله وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية ذات الصلة. يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في نسخته الصادرة في سنة 2014 "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" لبعض أدوات الدين. يتم تصنيف المطلوبات المالية بطريقة مماثلة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39، ولكن هناك اختلافات في المتطلبات التي تنطبق على قياس مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشأة.
- **انخفاض القيمة:** تقدم نسخة 2014 من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 نموذج "خسارة ائتمان متوقعة" لقياس انخفاض قيمة الموجودات المالية، لذلك لم يعد ضرورياً وقوع حدث ائتماني قبل الاعتراف بخسارة الائتمان.
- **محاسبة التحوط:** يقدم نموذج محاسبة تحوط جديد تم تصميمه ليكون متماشياً مع أنشطة إدارة المخاطر لدى المنشآت عند التحوط للمخاطر المالية وغير المالية.
- **إلغاء الاعتراف:** تم نقل متطلبات إلغاء الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية من معيار المحاسبة الدولي 39.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية: فيما يتعلق بخصائص الدفع مع التعويض السلبي.	1 يناير 2019

يعدل ذلك المتطلبات الحالية للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 فيما يتعلق بحقوق إنهاء الخدمة وذلك للسماح بالقياس بالتكلفة المطفأة (أو وفقًا لنموذج الأعمال، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) حتى في حالة مدفوعات التعويضات السلبية.

تقييم أثر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية

استنادًا إلى تحليل الموجودات والالتزامات المالية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017 على أساس الأحداث والظروف القائمة في ذلك التاريخ، قامت المجموعة بتقييم أثر المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في البيانات المالية المجمعة للمجموعة على النحو التالي:

التصنيف والقياس:

- سوف يستمر قياس جميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بنفس الأسس المعتمدة المستخدمة حاليًا بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 باستثناء الاستثمارات في أوراق مالية والتي سيتم تصنيفها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ولن ينتج عن ذلك أي أثر في حقوق المساهمين الافتتاحية بالبيانات المالية المجمعة للمجموعة كما في تاريخ التطبيق المبدئي في 1 يناير 2018.

انخفاض القيمة:

إن الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة سوف تخضع لأحكام انخفاض القيمة المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية 9.

تتوقع المجموعة تطبيق النهج المبسط للاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة طويلة الأجل لذممها التجارية المدينة وفقًا لما يتطلبه أو يسمح به المعيار الدولي للتقارير المالية 9.

وبشكل عام، تتوقع إدارة المجموعة أن تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة الوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية 9 سوف ينتج عنه تحقق مبكر للخسائر الائتمانية للمدينين التجاريين والأرصدة لدى البنوك والنموذج العام للأرصدة لدى البنوك والودائع، مما يزيد مبلغ مخصص الخسارة المعترف به لهذه البنود.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: إيرادات ناتجة من عقود مبرمة مع عملاء	1 يناير 2018
في مايو 2014، صدر المعيار الدولي للتقارير المالية 15، حيث قدم نموذجاً واحداً شاملاً تستعين به المنشآت في المحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء، وبالتالي، فسيحل المعيار الدولي للتقارير المالية 15 محل الإرشادات السارية بشأن الاعتراف بالإيرادات بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي 18 الإيرادات ومعيار المحاسبة الدولي 11 عقود الإنشاءات وما يتعلق بها من تفسيرات عندما يسري العمل بها.	
يتمثل المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 في أنه يتعين على المنشأة قيد إيراداتها لتحديد تحويل السلع أو الخدمات المتفق عليها إلى العملاء بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات. ويقدم المعيار على وجه الخصوص طريقة لقيد الإيرادات قوامها خمس خطوات هي:	
• الخطوة الأولى: تحديد العقد (العقود) مع العملاء.	
• الخطوة الثانية: تحديد التزامات الأداء في العقد.	
• الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة.	
• الخطوة الرابعة: تخصيص سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد.	
• الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيرادات عندما (أو حينما) تستوفي المنشأة التزاماتها.	
يقضي المعيار الدولي للتقارير المالية 15 بقيد المنشأة لإيراداتها عند (أو في الوقت الذي يتم فيه) استيفاء التزام الأداء، أي عندما يتم نقل "السيطرة" على السلع أو الخدمات التي تنطوي على استيفاء التزامات أداء معينة إلى العميل. تم إضافة مزيد من الإرشادات التوجيهية للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 لغرض معالجة سيناريوهات محددة. ويتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 15 كذلك مزيداً من الإفصاحات الشاملة.	
تقييم أثر المعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء	
إن المجموعة بصدد تقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.	
المعيار الدولي للتقارير المالية 16: عقود الإيجار	1 يناير 2019
يحدد هذا المعيار طريقة قيام المنشأة المعدة للتقارير بالاعتراف وقياس وعرض والإفصاح عن عقود الإيجار. ويقدم المعيار نموذج محاسبة واحد للمستأجر بحيث يتعين بموجبه على المستأجرين تسجيل الموجودات والمطلوبات لكافة عقود الإيجار ما لم تكن مدة عقود الإيجار 12 شهرًا أو أقل أو ما لم تكن قيمة الأصل ذي الصلة تقل عن ذلك. يستمر المؤجرون في تصنيف عقود الإيجار كتشغيلية أو تمويلية، بالإضافة إلى أن المنهج المتضمن في المعيار الدولي للتقارير المالية 16 والمتعلق بمحاسبة المؤجر لم يتغير بشكل كبير عن سابقه، معيار المحاسبة الدولي 17.	
تقييم أثر المعيار الدولي للتقارير المالية 16: عقود الإيجار	
كما في 31 ديسمبر 2017، إن المجموعة بصدد تقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 16 في البيانات المالية المجمعة للمجموعة..	
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 28: الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة: فيما يتعلق بالحصص طويلة الأجل في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة. توضح هذه التعديلات أن المنشأة تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية على الحصص طويلة الأجل في شركة زميلة أو مشروع مشترك والتي تشكل جزءا من صافي الاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك ولكن لم يتم تطبيق طريقة حقوق الملكية.	1 يناير 2019
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات المتعلقة بإفصاحات التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.	عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 للمرة الأولى
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 البيانات المالية المجمعة ومعيار المحاسبة الدولي 28 (الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (2011) المتعلقة بمعالجة بيع أو مساهمة الموجودات من مستثمر إلى الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.	تأجيل تاريخ السريان لأجل غير مسمى. ولا يزال التطبيق مسموحا به.

تتوقع الإدارة أن المعيار الدولي للتقارير المالية 15 والمعيار الدولي للتقارير المالية 9 سيتم تطبيقهما في البيانات المالية للشركة في الفترة السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2018 وأن المعيار الدولي للتقارير المالية 16 سيتم تطبيقه في البيانات المالية للشركة في الفترة السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2019. قد يكون لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 والمعيار الدولي للتقارير المالية 9 تأثير على المبالغ المفصح عنها والمدرجة في البيانات المالية للشركة فيما يتعلق بالإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء والموجودات المالية والمطلوبات المالية للشركة، وقد يكون لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 تأثير جوهري على المبالغ المفصح عنها والمدرجة في البيانات المالية للشركة فيما يتعلق بعقود الإيجار الخاصة بها.

غير أنه ليس من الممكن عملياً تقديم تقدير معقول لآثار تطبيق هذه المعايير حتى تقوم الشركة بإجراء مراجعة تفصيلية.

2.4 أساس التجميع

الشركات التابعة

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة والشركات التي تسيطر عليها الشركة وشركاتها التابعة. تتحقق السيطرة عندما يكون للشركة: (أ) القدرة على التحكم في الجهة المستثمر بها؛ (ب) التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة نتيجة الشراكة مع الجهة المستثمر بها؛ و(ج) القدرة على استخدام التحكم في الشركة المستثمر بها للتأثير على العوائد.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر بها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغيرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الواردة أعلاه.

يبدأ تجميع شركة تابعة عندما تسيطر الشركة على الشركة التابعة ويتوقف التجميع عندما تفقد الشركة السيطرة على الشركة التابعة. وبصفة خاصة، يتم إدراج الدخل والمصروفات الخاصة بالشركة التابعة المقتناة أو المباعة خلال السنة ضمن بيان الدخل المجمع أو الإيرادات الشاملة الأخرى اعتباراً من تاريخ سيطرة الشركة على الشركة التابعة حتى تاريخ توقف تلك السيطرة.

يتم توزيع الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى على مالكي الشركة والجهات غير المسيطرة. يتم توزيع الدخل الشامل للشركات التابعة إلى مالكي الشركة أو الجهات غير المسيطرة حتى وإن أدى ذلك إلى وجود رصيد عجز في الحصص غير المسيطرة.

عند الضرورة، يتم تعديل البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقد السيطرة على الشركة التابعة كمعاملات ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحقوق الجهات المسيطرة وغير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصتها في الشركات التابعة. يتم إدراج الفرق بين القيمة التي تم تعديل حقوق الجهات غير المسيطرة بها والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم في حقوق الملكية مباشرة وتكون متاحة لمساهمي الشركة.

عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة يتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل ويتم احتساب الربح أو الخسارة بمقدار الفرق بين: (أ) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة للحصة المتبقية و (ب) القيمة الدفترية للموجودات قبل الاستبعاد (متضمنة الشهرة)، والتزامات الشركة التابعة وكذلك حقوق الجهات غير المسيطرة. تتم المحاسبة عن كافة المبالغ المعترف بها سابقاً في بيان الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالشركة التابعة فيما إذا كانت المجموعة قد قامت باستبعاد الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالشركة التابعة بشكل مباشر. يتم اعتبار القيمة العادلة لأي استثمار متبقي في الشركة التابعة "سابقاً" في تاريخ فقدان السيطرة على أنها القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي لغرض المحاسبة اللاحقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، أو التكلفة عند الاعتراف المبدئي للاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

اندماج الأعمال

يتم استخدام طريقة الاقتناء في المحاسبة عن عمليات دمج الأعمال. يتم قياس مبلغ الشراء المحول للاقتناء بالقيمة العادلة والتي يتم احتسابها بإجمالي القيمة العادلة للموجودات المحولة في تاريخ الاقتناء والمطلوبات المتكبدة من المجموعة للملاك السابقين للشركة المقتناة وكذلك أية حقوق ملكية مصدرة من المجموعة مقابل الاقتناء. يتم إثبات المصاريف المتعلقة بالاقتناء بصفة عامة في بيان الدخل المجمع عند تكبدها.

يتم الاعتراف المبدئي للموجودات والمطلوبات المقتناة المحددة في عملية دمج الأعمال بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء، بإستثناء الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة، أو أدوات حقوق الملكية المرتبطة بترتيبات المدفوعات على أساس الأسهم، والموجودات المصنفة بغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعايير التقارير المالية ذات العلاقة.

يتم قياس الشهرة بمقدار زيادة المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق عن صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة المحددة كما في تاريخ الاقتناء. في حال زيادة صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة عن المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق، يتم إدراج تلك الزيادة مباشرة في بيان الدخل المجمع كربح ناتج من أسعار مخفضة.

عند تنفيذ عملية دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس الحصص المملوكة سابقاً في الشركة المقتناة بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء (تاريخ بدء السيطرة) ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة - إن وجدت - في بيان الدخل المجمع. يتم تحويل المبالغ المعترف بها في بيان الدخل الشامل المتعلقة بالحصص السابقة قبل تاريخ الاقتناء إلى بيان الدخل كما لو تم استبعاد الحصة بالكامل.

الشهرة

يتم إدراج الشهرة الناتجة عن اقتناء شركات تابعة بالتكلفة كما في تاريخ الاقتناء ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة إن وجدت.

لأغراض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمة الشهرة، يتم توزيع الشهرة على الوحدات المولدة للنقد (أو المجموعات المولدة للنقد) التي من المتوقع أن تستفيد من عملية اندماج الأعمال.

يتم اختبار المجموعات المولدة للنقد والتي توزع الشهرة عليها سنوياً بغرض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمتها أو على مدى فترات أقل عندما يكون هناك مؤشراً على احتمال انخفاض قيم تلك المجموعات. إذا كانت القيم القابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد أقل من قيمتها الدفترية، فإن خسائر الانخفاض في القيمة يتم توزيعها أولاً لتخفيض قيمة أي شهرة موزعة على تلك الوحدات ثم على أية موجودات أخرى مرتبطة بالوحدات على أساس التوزيع النسبي ووفقاً للقيم الدفترية لكل أصل من أصول وحدة توليد النقد. يتم إدراج أية خسائر انخفاض في القيمة متعلقة بالشهرة في بيان الدخل مباشرة. لا يتم رد خسائر الانخفاض في القيم المتعلقة بالشهرة والتي سبق الاعتراف بها في الفترات اللاحقة.

عند استبعاد أياً من وحدات توليد النقد، تؤخذ قيمة الشهرة المتعلقة بها في الاعتبار عند تحديد أرباح وخسائر الاستبعاد.

2.5 الضرائب

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

تحتسب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من ربح المجموعة الخاضع للضريبة وفقاً لعملية الاحتساب المعدلة بناء على قرار أعضاء مجلس المؤسسة والذي ينص على ان الارباح من الشركات الزميلة والتابعة، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمحول إلى الاحتياطي القانوني يجب استثنائها من ربح السنة عند تحديد مقدار الحصة.

ضريبة دعم العمالة الوطنية

تحتسب ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزير المالية رقم 24 لسنة 2006 بنسبة 2.5% من ربح المجموعة الخاضع للضريبة بعد خصم أتعاب أعضاء مجلس الإدارة للسنة. وطبقاً للقانون، فإن الأرباح من الشركات الزميلة والتابعة وتوزيعات الأرباح النقدية من الشركات المدرجة الخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية يجب خصمها من ربح السنة.

الزكاة

تحتسب حصة الزكاة بنسبة 1% من ربح المجموعة وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 2007/58 الساري مفعوله اعتباراً من 10 ديسمبر 2007.

2.6 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والالتزامات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً للالتزامات التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس جميع الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بالاقتناء أو الإصدار للأصل أو الالتزام المالي من القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي (باستثناء الأدوات المالية المصنفة بـ "القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة"). حيث يتم إدراج تكاليف المعاملة المتعلقة بالاقتناء مباشرة في بيان الدخل المجمع.

الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى تصنيفات محددة وهي موجودات مالية "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" وموجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وموجودات مالية "متاحة للبيع" و"تمويلات ومدينون". تقوم المجموعة بتحديد التصنيف المناسب لموجوداتها المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي بناءً على الغرض من اقتناء تلك الموجودات المالية. يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع للموجودات المالية في تاريخ المتاجرة. تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية كما يلي:

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في حالة ما إذا تم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة أو تم تحديدها كذلك عند الاقتناء.

يتم الاعتراف بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بقيمتها العادلة. ويتم إثبات صافي الأرباح والخسائر في بيان الدخل التي تتضمن التوزيعات النقدية والفوائد المكتسبة من الأصل المالي. يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح في إيضاح 29.

القروض والمدينون

هي موجودات مالية بخلاف المشتقات ذات استحقاق ثابت أو محدد، وهي غير مسعرة في أسواق نشطة. تُقاس القروض والمدينين (المرابحات والوكالات المدينة والمدينين الآخرون والنقد لدى البنوك) بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست مشتقات، وهي التي لم يتم تصنيفها كـ (أ) قروض ومدينون أو (ب) محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو (ج) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم إعادة قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح في إيضاح 29.

يتم إدراج التغير في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى وتتراكم ضمن احتياطي التغير في القيمة العادلة. في حالة بيع أو انخفاض قيمة الموجودات "المتاحة للبيع"، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة من قبل ضمن بند احتياطي التغير في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة.

يتم إثبات الاستثمارات المتاحة للبيع غير المسعرة في سوق نشط والتي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق بها بالتكلفة بعد خصم الانخفاض في القيمة في نهاية كل فترة مالية.

يتم إثبات التوزيعات النقدية المتعلقة بالاستثمارات المتاحة للبيع في بيان الدخل عند ثبوت حق المجموعة في استلام تلك التوزيعات، ويتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة المتعلقة بها ضمن بنود بيان الدخل الشامل الآخر.

الانخفاض في الموجودات المالية

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة للأصل المالي بخلاف الموجودات المالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل مباشرة عند وجود دليل إيجابي - نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي لهذه الموجودات - أن التدفقات النقدية المتوقعة من ذلك الأصل سوف تتأثر.

إن الانخفاض الهام أو الدائم في القيمة العادلة بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع عن التكلفة يعتبر دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة.

إن الدليل الموضوعي للانخفاض في محفظة العملاء يمكن أن يتضمن خبرة المجموعة السابقة حول إمكانية التحصيل، زيادة عدد أيام التأخير في التحصيل عن متوسط فترة الائتمان، والتغيرات الملحوظة في الاقتصاديات العالمية والمحلية التي تؤدي بدورها إلى تخلف العملاء عن السداد.

بالإضافة إلى ذلك، وطبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم تكوين مخصص عام بحد أدنى بنسبة 1% على كافة الأرصدة المدينة بالصافي من بعض فئات الضمانات التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقدر خسائر الانخفاض في القيمة بمقدار الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بعد خصمها باستخدام متوسط سعر الفائدة الفعلي المستخدم أساساً للأصل المالي.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصومة طبقاً لمعدلات العائد السارية الفعلية في السوق على الأدوات المالية المشابهة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الموجودات بخسائر الانخفاض في القيمة مباشرة فيما عدا الذمم التجارية حيث يتم تخفيض قيمتها من خلال تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها. عند وجود دليل على أن الذمم التجارية لن يتم تحصيلها يتم إعدام تلك الذمم مقابل المخصص المكون. لاحقاً، وفي حالة تحصيل الذمم التي سبق إعدامها يتم إدراجها في بيان الدخل المجمع.

عند انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة والتي سبق الاعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر المجمع إلى بيان الدخل المجمع للفترة. .

بالنسبة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة فإنه في حالة حدوث تغير إيجابي في الفترة اللاحقة على خسائر الانخفاض في القيمة، والذي يمكن تحديد علاقته بأحداث تمت بعد الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة بشكل موضوعي، فإن خسائر الانخفاض التي تم الاعتراف بها سابقاً يتم ردها من خلال بيان الدخل وفي حدود القيمة الدفترية للدخل في تاريخ رد خسائر الانخفاض في القيمة وبما لا يتعدى التكلفة المطفأة لو لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة سابقاً.

إن خسائر الانخفاض في القيمة للأسهم المصنفة كمتاحة للبيع لا يتم عكسها مرة أخرى على بيان الدخل، حيث يتم تسجيل أثر أي زيادة في القيمة العادلة لاحقاً ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى.

الاستبعاد

تقوم المجموعة بحذف الأصل المالي من الدفاتر فقط عندما ينتهي حق المجموعة في استلام التدفقات النقدية من هذا الأصل أو عندما تقوم بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيتها في الأصل إلى طرف آخر.

في حالة الحذف الكامل للأصل، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المستلم والمدينون وبنود الدخل الشامل الأخرى المتعلقة بالأصل في بيان الدخل المجمع.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي للمطلوبات المالية "متضمنة المرابحات والوكالات الدائنة والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى" بالقيمة العادلة بعد خصم تكلفة المعاملة المتكبدة ويتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. يتم إدراج الفرق بين المتحصلات (بعد خصم تكلفة المعاملة) والقيمة التي يجب الوفاء بها في بيان الدخل على مدار فترة الاقتراض باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

الاستبعاد

يتم حذف المطلوبات المالية فقط عند الوفاء بالالتزام أو انتهائه. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام والمقابل المدفوع والدائنين في بيان الدخل المجمع.

2.7 استثمارات عقارية

إن الاستثمارات العقارية هي العقارات المحتفظ بها للحصول على إيجارات و/أو زيادة قيمتها الرأسمالية (بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء المحتفظ بها لنفس هذه الأغراض). يتم قياس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة.

وبعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الدخل للفترة التي نتجت فيها هذه الأرباح أو الخسائر.

يتم استبعاد الاستثمارات العقارية عند البيع أو عندما يتم الاستبعاد من الاستخدام بشكل دائم وعدم وجود منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. يتم إدراج أي ربح أو خسارة ناتجة من الاستبعاد (يتم احتسابه بمقدار الفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الدخل المجمع للفترة التي تم فيها الاستبعاد.

2.8 عقارات بغرض المتاجرة

يتم إثبات العقارات بغرض المتاجرة (بما في ذلك العقارات تحت التطوير لهذا الغرض) عند اقتنائها بالتكلفة، يتم تحديد التكلفة وفقاً لتكلفة كل أرض أو عقار على حدة حيث تتمثل التكلفة في القيمة العادلة للمقابل المدفوع مضافاً إليه مصروفات نقل الملكية والوساطة. يتم تصنيف الأراضي والعقارات بغرض المتاجرة ضمن الموجودات المتداولة وتدرج بالتكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما أقل على أساس إفرادي، وتحدد صافي القيمة الممكن تحقيقها على أساس القيمة البيعية المقدرة ناقصاً المصروفات المقدرة اللازمة لإتمام البيع. تدرج أرباح أو خسائر بيع الأراضي والعقارات بغرض المتاجرة في بيان الدخل المجمع بمقدار الفرق بين القيمة البيعية والقيمة الدفترية لها.

2.9 استثمار في شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها. ان التأثير الجوهري هو القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها وليس سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

. يتم إدراج نتائج أعمال وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة في هذه البيانات المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية فيما عدا وجود استثمار أو جزء منه مصنف كاستثمار محتفظ بها لغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنه وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة". وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يدرج الاستثمار في الشركات الزميلة ضمن بيان المركز المالي المجمع مبدئيا بالتكلفة والتي يتم تعديلها لاحقاً بأثر حصة المجموعة من أرباح أو خسائر وأي دخل شامل آخر للشركات الزميلة. عندما يجاوز نصيب المجموعة في خسائر الشركة الزميلة أو المشروعات المشتركة حصة المجموعة بتلك الشركة الزميلة (متضمنة أية حصص طويلة الأجل تمثل جزء من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) تتوقف المجموعة عن تسجيل نصيبها في الخسائر. يتم تسجيل الخسائر الإضافية إذا فقط عندما يقع على المجموعة التزام أو قامت بالدفع نيابة عن الشركة الزميلة.

عند الاستحواذ على شركة زميلة فإن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء، يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة أو المشروعات المشتركة. إن أي زيادة في حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة عن تكلفة الإقتناء بعد إعادة التقييم يتم إدراجها مباشرة ضمن بيان الدخل المجمع.

يتم تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتحديد ما إذا كان من الضروري إثبات خسائر انخفاض في القيمة للشركات الزميلة. تخضع كامل القيمة الدفترية للاستثمار (متضمناً الشهرة) لدراسة الانخفاض في القيمة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 36 "الانخفاض في قيمة الموجودات".

عندما تتعامل المجموعة مع شركة زميلة، يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة في حدود حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

2.10 الموجودات غير الملموسة

يتم إثبات الموجودات غير الملموسة التي لها عمر محدد والتي تم اقتنائها بصفة مستقلة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم الإطفاء بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإطفاء في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

يتم إثبات الموجودات غير الملموسة التي ليس لها عمر محدد والتي تم إقتنائها بصفة مستقلة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة.

يتم حذف الموجودات غير الملموسة عند الاستبعاد أو عند ثبوت عدم وجود منفعة اقتصادية مستقبلية من الاستخدام. يتم قياس الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد بمقدار الفرق بين صافي المتحصلات والقيمة الدفترية للأصل المستبعد، ويتم إدراجها في بيان الدخل المجمع.

2.11 انخفاض في قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة بخلاف الشهرة

في نهاية كل فترة تقرير، يتم مراجعة الموجودات الملموسة وغير الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على وجود انخفاض في قيمة تلك الموجودات. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لتلك الموجودات بغرض تحديد مبلغ الانخفاض في القيمة، إن وجد. ويتم إجراء اختبار سنوي على الأقل لتحديد انخفاض القيمة في الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة والموجودات غير الملموسة التي لم يتم استخدامها بعد، وتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على وجود انخفاض في قيمة الموجودات. إن القيمة الاستردادية هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام أيهما أعلى. في سبيل تقدير قيمة الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم قبل الضريبة الذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل والتي لم يتم إجراء تعديل على تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية لها. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع في السنة التي ظهرت فيها هذه الخسائر. في حال رد الانخفاض في القيمة، يتم عكس الانخفاض في القيمة في حدود صافي القيمة الدفترية للأصل فيما لو لم يتم إثبات الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف برد الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع مباشرة.

2.12 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام.

2.13 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً للائحة مزايا محددة. بالنسبة لقانون العمل في دول أخرى، فيتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لقوانين العمل السائدة في هذه الدول، ويتم سداد تلك المبالغ دفعة واحدة عند نهاية خدمة الموظفين. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية المجمعة وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية لالتزام المجموعة.

2.14 توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح العائدة إلى مساهمي الشركة كالتزامات في البيانات المالية المجمعة في الفترة التي يتم فيها اعتماد هذه التوزيعات من مجلس الإدارة.

2.15 العملات الأجنبية

إن العملة الرئيسية للشركة هي الدينار الكويتي.

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. ويتم ترجمة الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية المقومة بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي المجمع. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة في بيان الدخل المجمع.

يتم ترجمة البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمقومة بالعملات الأجنبية وفقاً للمعدلات السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. يتم إدراج فروق ترجمة البنود غير النقدية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل المجمع كجزء من أرباح أو خسائر القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع في حين تدرج فروق ترجمة البنود غير النقدية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ضمن بيان الدخل الشامل المجمع.

يتم ترجمة البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية والمقومة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات المبدئية.

2.16 الاعتراف بالإيرادات

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المحصل أو المستحق. يتم تخفيض الايرادات بالمردودات المتوقعة وأي مسموحات أو خصومات أخرى.

- يتم إثبات إيرادات عقود المرابحة والوكالة باستخدام طريقة العائد الفعلي.
- يتم إثبات إيرادات الإيجار التشغيلي بطريقة القسط الثابت على مدار مدة العقد.
- يتم إثبات ناتج بيع الاستثمارات العقارية وكذلك العقارات بغرض المتاجرة (ربح أو خسارة) في بيان الدخل المجمع عند إتمام عملية البيع والتي تتحقق عند انتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل المباع إلى المشتري.
- يتم إثبات توزيعات الأرباح عندما ينشأ حق المجموعة في استلامها.
- تدرج عوائد الودائع على أساس التوزيع الزمني.
- الإيرادات الناتجة من بيع استثمارات.
- يتم إثبات إيرادات التأجير الناتجة من استثمارات عقارية على أساس الاستحقاق.

2.17 المحاسبة عن عقود الإيجار

يتم تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تمويلي إذا ما تم تحويل معظم المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل وفقاً لبنود العقد للمستأجر.
يتم تصنيف كافة عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تشغيلي.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المؤجر

يتم إثبات إيرادات عقود الإيجار التشغيلي بالقسط الثابت على مدى فترة عقود الإيجار.

يتم توزيع إيراد عقود الإيجار التمويلي على الفترات المحاسبية بحيث تعكس عائد ثابت على صافي قيمة الأصل المؤجر.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المستأجر

يتم الاعتراف المبدئي بالأصول المستأجرة وفقاً لعقود الإيجار التمويلي كموجودات للمجموعة بقيمتها العادلة في بداية عقود الإيجار أو، إذا كانت أقل، بالقيمة الحالية المقدرة للحد الأدنى للمبالغ المدفوعة للإيجار. يتم إثبات التزام للطرف المؤجر في بيان المركز المالي المجمع مقابل عقود الإيجار التمويلي. ويتم إثبات المبالغ المسددة مقابل عقود الإيجار التشغيلي كمصروف في بيان الدخل المجمع بطريقة القسط الثابت على مدى فترة عقود الإيجار.

2.18 الموجودات بصفة أمانة

لا تعتبر الموجودات التي تحتفظ بها المجموعة بصفة الأمانة أو الوكالة من موجودات المجموعة وبالتالي لا تندرج ضمن بيان المركز المالي المجمع ويتم عرضها منفصلة في البيانات المالية المجمعة.

2.19 تقارير القطاع

يتم تحديد القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها بشكل منتظم من قبل صانعي القرار من أجل تخصيص الموارد للقطاعات وتقييم أدائها. يتم تصنيف هذه القطاعات التشغيلية إما كقطاعات أعمال أو قطاعات جغرافية.

قطاع الأعمال هو عامل مميز للمجموعة يقوم بتقديم الخدمات التي تخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات الأعمال الأخرى.

القطاع الجغرافي هو عامل مميز للمجموعة يقوم بتقديم الخدمات ضمن بيئة اقتصادية معينة والتي تخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بالقطاعات التشغيلية في بيئات اقتصادية أخرى.

3. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

إن تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة من المجموعة والواردة في إيضاح رقم (2) يتطلب من الإدارة القيام ببعض التقديرات والافتراضات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والالتزامات التي ليست لها أي مصادر أخرى للتقييم. تعتمد التقديرات والافتراضات على الخبرة السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات. يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل وفي الفترة المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترات المستقبلية.

الأحكام

فيما يلي الأحكام التي اتخذتها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها تأثير جوهري على الموجودات المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

تصنيف الاستثمارات

عند اقتناء الاستثمار، تقرر المجموعة ما إذا كان من الضروري تصنيف تلك الاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" أو "متاحة للبيع". تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف تلك الاستثمارات.

تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" إذا تم اقتناءها مبدئياً بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاقتناء، حيث أنه من الممكن تقدير قيمها العادلة بصورة موثوقة. يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كاستثمارات "متاحة للبيع".

تصنيف الاستثمارات العقارية

تقرر الإدارة عند اقتناء العقارات ما إذا كان يجب تصنيفها كعقارات بغرض المتاجرة أو استثمارات عقارية.

تقوم المجموعة بتصنيف العقارات بغرض المتاجرة إذا كان قد تم اقتنائها بصفة أساسية ليتم إعادة بيعها في إطار النشاط الاعتيادي للأعمال.

كما تقوم المجموعة بتصنيف العقارات كاستثمارات عقارية في حالة اقتنائها بغرض الحصول على إيرادات من تأجيرها أو الاستفادة من زيادة قيمتها الرأسمالية.

التأثير الجوهري على الشركة الزميلة

تتبع المجموعة التوجيهات الواردة في معيار المحاسبة الدولي 28 عند تحديد ما إذا كان لها تأثير جوهري على الشركات المستثمر فيها بموجب حقوق التصويت.

مصادر عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل ومصادر عدم التأكد من التقديرات كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة والتي قد ينتج عنها خطر هام يسبب تعديلات جوهرية على الموجودات والمطلوبات خلال السنة القادمة.

قياس القيمة العادلة وآليات التقييم

إن بعض موجودات والتزامات المجموعة يتم قياسها بالقيمة العادلة لأغراض إعداد البيانات المالية. تقوم إدارة المجموعة بتحديد طرق ومدخلات التقييم الملائمة اللازمة لقياس القيمة العادلة. عند تحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات، تقوم الإدارة باستخدام بيانات سوق يمكن ملاحظتها في الحدود المتاحة، وفي حالة عدم توافر بيانات سوق يمكن ملاحظتها تقوم المجموعة بالاستعانة بمقيم خارجي مؤهل للقيام بعملية التقييم. إن المعلومات حول طرق التقييم والمدخلات اللازمة التي تم استخدامها لتحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تم الإفصاح عنها في إيضاحات 29 و7 و10.

دليل الانخفاض في قيمة الاستثمارات

تحدد المجموعة الانخفاض في الاستثمارات المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض طويل الأجل أو مادي في قيمة الاستثمارات المصنفة ضمن "الاستثمارات المتاحة للبيع". إن تحديد الانخفاض طويل الأجل أو المادي يتطلب من الإدارة ممارسة حكمها في هذا الشأن. بالإضافة لذلك تقوم المجموعة بتقييم ضمن عوامل متعددة التذبذب المعتاد في أسعار الأسهم المدرجة والتدفقات النقدية المتوقعة ومعدلات الخصم للاستثمارات غير المسعرة. إن الانخفاض في القيمة يعتبر ملائماً عندما يكون هناك دليل موضوعي على تدهور المركز المالي للشركة المستثمر فيها أو في الصناعة التي تعمل بها وكذلك في أداء القطاع والتكنولوجيا وعوامل أخرى تشغيلية ومالية مرتبطة بالتدفقات النقدية.

مطلوبات محتملة / مطلوبات

تنشأ المطلوبات المحتملة نتيجة أحداث ماضية يتأكد وجودها فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أحداث مستقبلية غير مؤكدة لا تخرج بالكامل عن سيطرة المنشأة. يتم تسجيل مخصصات المطلوبات عندما يكون من المحتمل وقوع حدث ويمكن تقديره بصورة معقولة. إن تحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص من عدمه لقاء أي مطلوبات محتملة يستند إلى تقديرات الإدارة (إيضاح 28).

4. النقد والنقد المعادل

	2017	2016
النقد لدى البنوك	1,822,519	538,715
	1,822,519	538,715

5. استثمارات في مرابحات ووكالات وودائع لدى مؤسسات مالية

	2017	2016
مرابحة ووكالة	2,578,603	2,578,603
ودائع لدى مؤسسات مالية	500,000	3,250,000
الرصيد	3,078,603	5,828,603
مخصص انخفاض في القيمة	(2,578,603)	(2,578,603)
	500,000	3,250,000

5.1 إن كافة المرابحات والوكالات المدينة انقضى تاريخ استحقاقها وانخفضت قيمتها. رفعت المجموعة دعاوى قضائية لاسترداد هذه المبالغ.

5.2 تحمل الودائع الاستثمارية معدل فائدة بنسبة 1.875% كما في 31 ديسمبر 2017 (1.37% إلى 2.5% كما في 31 ديسمبر 2016) وتستحق هذه الودائع في 2018.

6. استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة تتمثل في استثمارات محلية في أوراق مالية مسعرة.

7. عقارات بغرض المتاجرة

	2017	2016
الرصيد في بداية السنة	3,910,845	-
المحول من عقارات قيد التطوير	-	1,354,772
المحول من الأرصدة المدينة	-	254,042
مشتريات	-	2,288,305
مبيعات	(115,333)	(60,749)
ترجمة عملات أجنبية	(74,597)	74,475
الرصيد في نهاية السنة	3,720,915	3,910,845

تتضمن العقارات بغرض المتاجرة عقارات تقع في المملكة الأردنية الهاشمية بقيمة دفترية 1,173,332 دينار كويتي (31 ديسمبر 2016: 1,314,304 دينار كويتي) وعقارات تقع في الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة دفترية 2,547,583 دينار كويتي (31 ديسمبر 2016: 2,596,541 دينار كويتي). بلغت القيمة العادلة للعقارات بغرض المتاجرة 1,365,164 دينار كويتي و2,844,465 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 والتي تم تحديدها استناداً إلى التقييمات باستخدام نهج السوق المقارن ضمن المستوى الثاني من تسلسل الهرمي لقياسات القيمة العادلة بواسطة مقيمين مستقلين.

8. استثمارات في شركات زميلة

تتمثل في حصة المجموعة في استثمارات في الشركات الزميلة التالية:

	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي	نسبة الملكية	
			2017	2016
شركة مجموعة أسُس القابضة ش.م.ك.ع	الكويت	استثمارات	% 21.6953	-

خلال السنة الحالية، قامت المجموعة بزيادة حصتها الفعلية في شركة مجموعة أسُس القابضة إلى 21.69٪ (2016: 19.63 %) من خلال اقتناء أسهم إضافية. ونتيجة لهذا أصبحت شركة أسُس شركة زميلة للمجموعة اعتباراً من 13 أغسطس 2017.

فيما يلي الربح الناتج من الشراء بأسعار مخفضة عند اقتناء شركة زميلة والمحتسب على أساس مؤقت:

	2017
المبلغ المحول	2,641,712
القيمة العادلة لصافي الموجودات المحددة المقتناة	2,697,483
الربح الناتج من الشراء بأسعار مخفضة	55,771

فيما يلي ملخص للمعلومات المالية للشركة الزميلة استناداً إلى البيانات المالية المدققة كما يلي:

	2017	2016
مجموع الموجودات	19,299,408	-
مجموع المطلوبات	6,444,653	-
دخل وإيرادات أخرى	1,869,931	-
ربح الفترة	1,135,674	-
الدخل الشامل الآخر	(15,498)	
توزيعات مستلمة	-	
صافي موجودات الشركة الزميلة	12,854,755	-
القيمة الدفترية لحصة المجموعة في الشركة الزميلة (بالصافي)	2,779,960	-

كما في 31 ديسمبر 2017، بلغت القيمة العادلة لاستثمار المجموعة في شركة أُسس والذي يتمثل في سعر السهم السوقي المعلن في بورصة الكويت 1,995,964 دينار كويتي.

9. استثمارات متاحة للبيع

	2017	2016
استثمارات مالية محلية – مسعرة	2,817,800	3,925,298
استثمارات مالية محلية – غير مسعرة	873,000	873,000
استثمارات مالية أجنبية – غير مسعرة	1,482,875	570,294
	5,173,675	5,368,592

يتم إدراج الاستثمارات الأجنبية غير المسعرة البالغة 918,981 دينار كويتي والمقتناة خلال السنة بالتكلفة، حيث تقارب تكلفة هذه الاستثمارات قيمتها العادلة.

10. استثمارات عقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في بنايات وعقارات سكنية تقع في دولة الكويت.

تم التوصل إلى القيمة العادلة للاستثمارات العقارية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017 بناءً على التقييم الذي أجري في ذلك التاريخ من قبل مقيمين مستقلين. إن هؤلاء المقيمين مرخصين لدى الجهات الرسمية ولديهم مؤهلات ملائمة وخبرات حديثة في تقييم العقارات في المواقع الموجود بها العقارات.

تم تقدير القيمة العادلة كالتالي:

- المستوى الثاني: تحدد القيمة العادلة استناداً إلى أسعار السوق المقارنة للمناطق الواقع فيها الأراضي والعقارات.
- المستوى الثالث: يحدد معدل الرسملة المطبق على أساس معدلات العائد.

فيما يلي تفاصيل الاستثمارات العقارية والمعلومات عن مستويات القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر:

	المستوى 2	المستوى 3	القيمة العادلة 31 ديسمبر 2017	القيمة العادلة 31 ديسمبر 2016
عقارات ملك حر	-	4,620,000	4,620,000	4,700,000
عقارات مستغلة بالإيجار	2,450,000	-	2,450,000	2,500,000
	2,450,000	4,620,000	7,070,000	7,200,000

فيما يلي المعلومات ذات الصلة للاستثمارات العقارية المصنفة ضمن المستوى الثالث من تسلسل القيمة العادلة:

	أساليب التقييم	المدخلات الهامة غير الملحوظة	الحساسية
عقارات ملك حر	نموذج رسملة الدخل	معدل رسملة 7.34% إلى 7.58% أخذاً في الاعتبار رسملة إيرادات التأجير المحتملة، نوع العقار وظروف السوق السائدة.	إن الزيادة الطفيفة في معدل الرسملة يمكن أن تؤدي إلى انخفاض طفيف في القيمة العادلة والعكس.

تم تقدير القيمة العادلة للعقارات بافتراض أن الاستخدام الحالي هو أفضل استخدام لها.

11. موجودات غير ملموسة

تتمثل الموجودات غير الملموسة في حقوق استغلال بعض الوحدات في برج يقع في مكة، المملكة العربية السعودية. تنتهي هذه الحقوق في عام 2030.

	2017	2016
التكلفة		
كما في 1 يناير	1,836,022	1,836,022
الإطفاء المتراكم		
في 1 يناير	1,000,437	938,573
المكون خلال السنة	61,864	61,864
	1,062,301	1,000,437
كما في 31 ديسمبر	773,721	835,585

12. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	2017	2016
مخصص قضايا قانونية وكفالات بنكية	-	118,000
مخصص مطالبات ضريبية	156,371	195,104
مستحقات للموظفين	20,109	23,945
استقطاعات قانونية	26,434	1,601
أخرى	376,604	365,029
	579,518	703,679

13. مكافأة نهاية الخدمة

تسوية مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين

	2017	2016
كما في 1 يناير	335,482	290,300
مخصص خلال السنة	48,669	58,346
المدفوع خلال السنة	(14,285)	(13,164)
كما في 31 ديسمبر	369,866	335,482

14. رأس المال

يبلغ رأس مال الشركة الأم المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل 18,870,504 دينار كويتي موزعاً على عدد 188,705,040 سهم (2016: 188,705,040 سهم) بقيمة اسمية 100 فلس للسهم وجميعها أسهم مدفوعة نقداً.

15. أسهم خزانة

	2017	2016
عدد الأسهم (سهم)	18,558	18,558
القيمة السوقية	1,165	696
النسبة إلى الأسهم المصدرة (%)	0.010	0.010

تلتزم الشركة الأم بالاحتفاظ باحتياطيات وأرباح مرحلة تعادل أسهم الخزانة خلال فترة تملكها من قبل الشركة الأم وذلك وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية ذات العلاقة. ان أسهم الخزانة غير مرهونة.

16. احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي، يتم تحويل 10% من صافي ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي القانوني، ويجوز للمساهمين وقف هذا التحويل إذا زاد الاحتياطي القانوني عن نصف رأس مال الشركة الأم. لا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين إلا في حدود 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة الأم بتأمين هذا الحد.

17. صافي الربح الناتج من استثمارات

	2017	2016
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		
أرباح محققة من البيع	43,385	81,616
التغير في القيمة العادلة	7,080	99,252
توزيعات نقدية	57,971	68,163
	108,436	249,031
استثمارات متاحة للبيع		
أرباح محققة من البيع	82,554	675,315
خسائر انخفاض القيمة	(148,088)	(303,760)
توزيعات نقدية	387,680	464,929
	322,146	836,484
	430,582	1,085,515

18. صافي ربح / (خسارة) من استثمارات عقارية

	2017	2016
إجمالي إيرادات تأجير	565,057	561,860
ناقصاً: المصاريف	(82,735)	(67,732)
صافي إيرادات تأجير	482,322	494,128
التغير في القيمة العادلة	(130,000)	(750,000)
	352,322	(255,872)

19. إيرادات تأجير من موجودات غير ملموسة

	2017	2016
إيرادات موجودات غير ملموسة	102,581	112,767
إطفاء	(61,864)	(61,864)
	40,717	50,903

20. المحول من احتياطي القيمة العادلة نتيجة اقتناء شركة زميلة

يرجع سبب تحويل المبالغ من احتياطي القيمة العادلة بشكل رئيسي إلى إعادة تصنيف الاستثمارات من متاحة للبيع إلى استثمارات في شركات زميلة.

21. إيرادات أخرى

تتضمن الإيرادات الأخرى ربح من شراء بأسعار مخفضة والبالغ 55,771 دينار كويتي نتيجة اقتناء استثمار في شركة زميلة (إيضاح 8) خلال السنة.

22. مصروفات أخرى

	2017	2016
أتعاب مهنية	61,705	61,426
إيجار	121,758	115,539
رسوم قضائية	22,509	18,836
اشتراكات	32,895	43,330
استهلاك وإطفاء	4,663	3,842
مكافأة لجنة الشريعة	3,250	3,250
مصروفات متنوعة	131,650	54,588
	378,430	300,811

23. ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم على أساس صافي الربح المتاح لمساهمي الشركة الأم والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة والذي يتم تحديده على أساس عدد الأسهم القائمة لرأس المال المصدر خلال السنة كما يلي:

	2017	2016
صافي ربح السنة المتاحة لمساهمي الشركة الأم	1,013,427	176,336
أسهم مصدرة	188,705,040	188,705,040
أسهم خزانة	(18,558)	(18,558)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	188,686,482	188,686,482
ربحية السهم المتاحة لمساهمي الشركة الأم (فلس)	5.37	0.93

24. توزيعات أرباح

- بتاريخ 25 مارس 2018، اقترح مجلس الإدارة إجراء توزيعات أرباح نقدية بمبلغ 6 فلس لكل سهم لسنة 2017. إن هذا الاقتراح يخضع لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية.

25. المعاملات مع أطراف ذات صلة

في إطار النشاط الاعتيادي للأعمال، أبرمت المجموعة معاملات مع أطراف ذات صلة (المساهمين الرئيسين وأعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة العليا والشركات المملوكة للمساهمين الرئيسين). فيما يلي الأرصدة الجوهرية والمعاملات المبرمة مع الأطراف ذات الصلة بخلاف ما تم الإفصاح عنه في الإيضاحات الأخرى:

	2017	2016
بيان الدخل المجمع		
مكافأة الإدارة العليا	316,975	319,862
الإيرادات الناتجة من إدارة محافظ	16,313	7,000
بيان المركز المالي المجمع		
مكافأة الإدارة العليا مستحقة الدفع	265,536	232,532

تقوم المجموعة بإدارة محافظ مالية لأطراف ذات صلة، بلغ صافي موجوداتها 8,033,856 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 (31 ديسمبر 2016: 5,163,478 دينار كويتي). ونظراً لكون هذه الموجودات محتفظ بها بصفة الأمانة، لم يتم إدراجها ضمن التدفقات النقدية.

تخضع كافة المعاملات لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية.

26. الشركات التابعة

فيما يلي الشركات التابعة المدرجة ضمن هذه البيانات المالية المجمعة:

اسم الشركة	نسبة الملكية المباشرة (%)		النشاط	بلد التأسيس
	2017	2016		
شركة بيت أصول العقارية (ذ.م.م)	99	99	استثمارات عقارية	الكويت
شركة بترو كيو ايت (ذ.م.م)	99	99	تجارة عامة ومقاولات	الكويت
شركة أصول للإجارة والتمويل (شركة مساهمة خاصة)	100	100	استثمارات عقارية	الأردن
شركة أصول القابضة دي أي 1	100	100	استثمارات عقارية	الولايات المتحدة الأمريكية
شركة أصول القابضة دي أي 2	100	100	استثمارات عقارية	الولايات المتحدة الأمريكية
شركة أصول القابضة دي أي 3	100	100	استثمارات عقارية	الولايات المتحدة الأمريكية

تم استخدام البيانات المالية المدققة للشركات التابعة لغرض عملية التجميع فيما عدا شركة أصول القابضة دي أي 1 والتي تم تجميعها استناداً إلى الحسابات المعدة من قبل الإدارة لأغراض التجميع. بلغت إجمالي موجودات الشركات التابعة 10,863,175 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 (31 ديسمبر 2016: 11,177,506 دينار كويتي) كما بلغت صافي الأرباح 333,649 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (صافي الخسائر 225,898 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016).

لا يوجد موجودات أو التزامات في شركة أصول القابضة دي. أي.1. وتقوم الشركة الأم حالياً بإجراءات تصفية لتلك الشركة التابعة.

27. التوزيع القطاعي

تزاول المجموعة أنشطتها الرئيسية داخل دولة الكويت من خلال ثلاثة قطاعات رئيسية:

- قطاع التمويل: الاستمار في مرابحات وودائع ووكالة وودائع لدى مؤسسات مالية
- قطاع الاستثمار: استثمارات في أوراق مالية
- قطاع العقارات: استثمارات عقارية

تم ذكر كافة الأنشطة في إيضاح (1).

فيما يلي تحليل للمعلومات حسب القطاعات:

	31 ديسمبر 2017			
	قطاع التمويل	قطاع الاستثمار	قطاع العقارات	الإجمالي
إيرادات القطاعات	215,795	1,400,303	413,005	2,029,103
اجمالي نتائج القطاعات	112,351	694,064	233,446	1,039,861
صافي ربح السنة				1,013,427
موجودات القطاع	572,115	10,070,835	11,649,193	22,292,143
التزامات القطاع	223,515	508,534	217,335	949,384

فيما يلي تحليل للمعلومات حسب القطاعات:

	31 ديسمبر 2016			
	قطاع التمويل	قطاع الاستثمار	قطاع العقارات	الإجمالي
إيرادات القطاعات	75,110	1,221,200	(202,284)	1,094,026
اجمالي نتائج القطاعات	(23,602)	501,978	(300,439)	177,937
صافي ربح السنة				176,336
موجودات القطاع	3,081,119	7,826,222	11,164,301	22,071,642
التزامات القطاع	233,434	771,901	33,826	1,039,161

لأغراض مراقبة أداء القطاع وتخصيص الموارد بين القطاعات:

- لا تستخدم أي موجودات بشكل مشترك من قبل أي قطاع.
- لا توجد التزامات يكون أي قطاع مسؤولاً عنها بشكل مشترك.

التوزيع الجغرافي للموجودات والإيرادات

	2017		2016	
	الموجودات	إيرادات	الموجودات	إيرادات
دولة الكويت	16,238,058	1,930,726	16,733,197	1,054,299
دول مجلس التعاون الخليجي	1,337,616	40,717	1,405,879	(61,814)
الدول العربية الأخرى	2,168,886	(9,371)	1,322,062	101,541
أمريكا	2,547,583	67,031	2,610,504	-
	22,292,143	2,029,103	22,071,642	1,094,026

28. التزامات محتملة

لدى الشركة الالتزامات المحتملة التالية:

	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
التزامات محتملة		
بموجب خطابات ضمان	18,380	218,000

- قام طرف ذو صلة "سابق" برفع دعوى قضائية ضد المجموعة لإلزامها بسداد أتعاب إدارة محفظة مدينو تمويل. تم إحالة القضية لإدارة الخبراء. جاري تسوية تلك القضية من قبل المجموعة وفقاً لعقد التسوية المبرم مع ذلك الطرف. وسوف يتم عقد الجلسة القادمة في مارس 2018 لتلقي التقرير وإصدار حكم بتلك التسوية.
- يوجد دعوى قضائية ضد المجموعة من قبل أحد عملاء المحافظ التي كانت تدار بواسطة المجموعة للمطالبة بتعويضات عن خسائر تلك المحافظ. صدر حكم برفض الدعوى لعدم اختصاص المحكمة وتحويلها إلى محكمة هيئة أسواق المال حيث قامت محكمة هيئة أسواق المال برفض الدعوى بناءً على تقدير الخبراء. وقد طعن المدعي على الحكم بالتمييز وتم التحويل لإدارة الخبراء. ترى إدارة المجموعة أنه يصعب تحديد نتائج هذه القضية في الوقت الحالي.
- تسلمت الشركة الأم خلال الفترة الحالية مطالبة ضريبية بمبلغ 56.3 مليون ريال سعودي (بما يعادل 4.52 مليون دينار كويتي) من هيئة الزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية للسنوات من 2006 إلى 2014، وتتمثل المطالبة في ضريبة دخل الشركات وضريبة الاستقطاع وغرامات أخرى فيما يتعلق بدخل الشركة الأم من وحدات مستأجرة في أحد الأبراج الكائنة في مكة المكرمة. ترى إدارة المجموعة أن الأرقام المستخدمة في احتساب المطالبة الضريبية تختلف جوهرياً عن الدخل الفعلي. وبناءً عليه، قامت إدارة المجموعة بتعيين مستشار ضريبي في المملكة العربية السعودية لمراجعة المطالبة الضريبية، كما تم تقديم كتاب اعتراض لدى المصلحة في الوقت القانوني لذلك وتم فتح ملف ضريبي لدى هيئة الزكاة والدخل.
- استناداً إلى رأي المستشار الضريبي ومراسلاته مع المشغل، قدرت المجموعة الأثر المالي للمطالبة الضريبية المذكورة بمبلغ 250 ألف دينار كويتي وقد تم تكوين مخصص بالكامل لذلك الغرض. هذا وقد تم استخدام مبلغ 55 ألف دينار كويتي من ذلك المخصص لسداد ضريبة الاستقطاع عن الفترات من عام 2008 إلى 31 ديسمبر 2016 في نوفمبر 2016.
- خلال السنة الحالية، تم دفع مبلغ 39 ألف دينار كويتي من هذا المخصص مقابل ضريبة الدخل للسنوات من 2008 إلى 31 ديسمبر 2016. قامت المجموعة بدفع كافة المستحقات الضريبية وتقديم الإقرار الضريبي.
- قررت لجنة الطعون رفض الاعتراض المقدم من قبل المجموعة على الربط الضريبي الصادر للسنوات المالية اعتباراً من 2006 إلى 2014. بتاريخ 2017/8/15، قدمت الشركة كتاب اعتراض إلى لجنة الطعون الضريبية في الرياض للطعن على قرار لجنة الاعتراض.

29. تقدير القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، على سبيل المثال سعر البيع. يفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما في:

- السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام؛ أو
- في حالة غياب السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام.

لابد أن تكون الشركة قادرة على الوصول للسوق الرئيسي أو الأكثر ربحاً.

تستخدم الشركة أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي يتوفر من أجلها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والتي تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس أو يفصح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية بحسب تسلسل القيمة العادلة المبين أدناه، استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات التي تعتبر هامة لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1– أسعار السوق المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتماثلة

المستوى 2 – أساليب التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر

المستوى 3 – أساليب التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري:

الموجودات المالية	القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2017	2016	مستوى القيمة العادلة	أساليب التقييم والمدخلات الرئيسية	مدخلات هامة غير ملحوظة	علاقة المدخلات غير الملحوظة بالقيمة العادلة
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:						
- أسهم محلية مسعرة	218,221	765,137	المستوى 1	أسعار الشراء	لا يوجد	لا يوجد
استثمارات متاحة للبيع:						
- أسهم محلية مسعرة	2,817,800	3,925,298	المستوى 1	أسعار الشراء	لا يوجد	لا يوجد
	873,000	873,000		متوسط مضاعفات السوق ونموذج خصم التوزيعات	معدل الخصم بواقع 8.9% عامل خصم انعدام السيولة بواقع 15%	كلما ارتفع عامل الخصم وعامل خصم انعدام السيولة، كلما انخفضت القيمة العادلة
- أسهم محلية غير مسعرة	563,894	570,294	المستوى 3	الأسواق المقارنة		
- أسهم أجنبية غير مسعرة			المستوى 2		لا يوجد	لا يوجد

إن القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية الأخرى للمجموعة تساوي تقريباً قيمتها الدفترية.

30. إدارة المخاطر المالية

30.1 المخاطر المالية

إن أنشطة المجموعة تعرضها لمجموعة من المخاطر المالية، وهي مخاطر السوق (تتضمن مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر القيمة العادلة الناتجة عن التغير في معدلات الربح ومخاطر التقلبات في التدفقات النقدية الناتجة عن التغير في معدلات الربح ومخاطر الأسعار) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

تدير المجموعة هذه المخاطر المالية من خلال التقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغييرات طويلة وقصيرة الأجل في عوامل السوق.

مخاطر السوق

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية في المخاطر الناتجة عن المعاملات المستقبلية على الأدوات المالية بالعملة الأجنبية المثبتة في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تقوم الشركة الأم بوضع سياسات لإدارة مخاطر العملات الأجنبية من خلال مراقبة التغيرات في أسعار العملات بالإضافة إلى تأثيرها على المركز المالي للشركة على مدار العام.

فيما يلي المخاطر الهامة التي تعرضت لها موجودات ومطلوبات المجموعة المقومة بالعملات الأجنبية والتي تم تحويلها إلى الدينار الكويتي بسعر الإقفال في نهاية السنة:

	ألف دينار كويتي	
	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
الدولار الأمريكي	967,796	23,147
أخرى	2,540,162	3,021,666

يتم تحديد حساسية العملات الأجنبية استناداً إلى نسبة الزيادة أو النقصان بواقع 5% (31 ديسمبر 2016: بواقع 5%) في معدل صرف العملات. لم يكن هناك أي تغيير خلال السنة في الطرق والافتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.

في حالة زيادة / نقص سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأجنبية بافتراض معامل الحساسية المحدد في الجدول أدناه، لكان الأثر على ربح السنة وحقوق الملكية كما يلي:

	31 ديسمبر 2017		31 ديسمبر 2016	
	+5%	-5%	+5%	-5%
	ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي	
ربح السنة	2,602	(2,602)	1,157	(1,157)
حقوق الملكية	300,175	(300,175)	280,910	(280,910)

يرجع تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية بشكل أساسي إلى الاستثمارات المتاحة للبيع.

يتنوع تعرض معدلات صرف العملات الأجنبية إلى الخطر خلال السنة استناداً إلى حجم وطبيعة المعاملات. ومع ذلك، يعتبر التحليل الموضح أعلاه دليلاً على تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية.

مخاطر السعر

إن المجموعة معرضة لمخاطر السعر من خلال استثماراتها المحتفظ بها من قبل المجموعة والمصنفة في البيانات المالية المجمعة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة واستثمارات متاحة للبيع.

لإدارة تلك المخاطر تقوم المجموعة بدراسة وتقييم الفرص الاستثمارية، وتنويع المحافظ الاستثمارية وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة الأجل في القيمة العادلة. فيما يلي جدول يوضح تحليل لحساسية التغير في مؤشر بورصة الكويت بنسبة 5% على صافي ربح المجموعة مع ثبات كافة العوامل الأخرى:

	ألف دينار كويتي			
	الأثر على صافي الربح		الأثر على حقوق الملكية	
	2017	2016	2017	2016
بورصة الكويت	8,812	36,473	118,394	186,312

مخاطر معدلات الربح

تعمل المجموعة وفقاً للشريعة الإسلامية وبالتالي فهي لا تتعرض لمخاطر معدلات الفائدة.

مخاطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في تكبد المجموعة خسارة نتيجة عدم قدرتها على تحصيل المديونية نتيجة إخلال الطرف الآخر بالتزاماته التعاقدية تجاه المجموعة.

تنشأ مخاطر الائتمان من الأرصدة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية ومدينو التمويل ومدينو الوكالات والمرابحات.

تدير المجموعة مخاطر الائتمان المتعلقة بالودائع والوكالة والمرابحة من خلال التعامل مع المؤسسات المالية المحلية ذات السمعة الجيدة في السوق. كما تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سياسات ائتمانية للحد من تركز مخاطر الائتمان وذلك من خلال تنويع محفظة التمويل.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

إن الجدول أدناه يبين الأصول المعرضة لمخاطر الائتمان في بيان المركز المالي المجمع. إن هذه الأرصدة تم الإفصاح عنها دون أخذ الضمانات في الاعتبار:

	لم ينقضي تاريخ استحقاقها ولم تنخفض قيمتها	انقضى تاريخ استحقاقها ولم تنخفض قيمتها		انخفضت قيمته	المجموع
		أقل من 12 شهر	أكثر من 12 شهر		
كما في 31 ديسمبر 2017					
النقد المعادل	1,822,519	-	-	-	1,822,519
استثمارات في مرابحات ووكالة	500,000	-	-	-	500,000
ودائع لدى مؤسسات مالية	219,612	-	-	-	219,612
أرصدة مدينة أخرى	2,542,131	-	-	-	2,542,131
كما في 31 ديسمبر 2016					
النقد المعادل	538,715	-	-	-	538,715
استثمارات في مرابحات ووكالة	3,250,000	-	-	-	3,250,000
ودائع لدى مؤسسات مالية	193,143	-	-	-	193,143
أرصدة مدينة أخرى	3,981,858	-	-	-	3,981,858

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها في تواريخ استحقاقها.

تدير المجموعة تلك المخاطر من خلال الاحتفاظ برصيد كاف من النقد والنقد المعادل بالإضافة إلى إتاحة مصادر التمويل اللازمة من خلال الاتفاق على تسهيلات ائتمانية توفر السيولة اللازمة للمجموعة.

إن الجدول التالي يبين تحليل التزامات المجموعة على مدار فترات الاستحقاق المتوقعة من تاريخ البيانات المالية المجمعة.

	2017			
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	237,863	206,314	135,341	579,518
	237,863	206,314	135,341	579,518

	2016			
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	91,654	357,980	254,045	703,679
	91,654	357,980	254,045	703,679

إن الجدول التالي يبين تحليل لموجودات المجموعة على مدار فترات الاستحقاق المتوقعة من تاريخ البيانات المالية المجمعة.

	2017			
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
الموجودات				
النقد والنقد المعادل	1,822,519	-	-	1,822,519
استثمارات في مرابحات ووكالات وودائع لدى مؤسسات مالية	-	500,000	-	500,000
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	218,221	-	-	218,221
أرصدة مدينة أخرى	109,790	66,749	43,073	219,612
عقارات بغرض المتاجرة	-	3,720,915	-	3,720,915
استثمار في شركات زميلة	-	-	2,779,960	2,779,960
استثمارات متاحة للبيع	-	-	5,173,675	5,173,675
استثمارات عقارية	-	-	7,070,000	7,070,000
موجودات غير ملموسة	-	-	773,721	773,721
موجودات أخرى	-	-	13,520	13,520
	2,150,530	4,287,664	15,853,949	22,292,143
الالتزامات				
دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى	237,863	206,314	135,341	579,518

	2016			
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
الموجودات				
النقد والنقد المعادل	538,715	-	-	538,715
استثمارات في مرابحات ووكالات وودائع لدى مؤسسات مالية	-	3,250,000	-	3,250,000
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	-	765,137	-	765,137
أرصدة مدينة أخرى	-	193,143	-	193,143
عقارات بغرض المتاجرة	-	3,910,845	-	3,910,845
استثمار في شركات زميلة	-	-	-	-
استثمارات متاحة للبيع	-	-	5,368,592	5,368,592
استثمارات عقارية	-	-	7,200,000	7,200,000
موجودات غير ملموسة	-	-	835,585	835,585
موجودات أخرى	-	-	9,625	9,625
	538,715	8,119,125	13,404,186	22,071,642
الالتزامات				
دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى	91,654	357,980	254,045	703,679

30.2 إدارة مخاطر رأس المال

من أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال تأمين قدرتها على الاستمرارية كمنشأة مستمرة لتحقيق عوائد للمساهمين ومزايا للأطراف المعنية الأخرى وتوفير الهيكل الأفضل لرأس المال لتخفيض تكاليف رأس المال. لا توجد تغيرات في توجه المجموعة في إدارة رأس المال خلال السنة، كما أن المجموعة لا تخضع لأية متطلبات رأسمالية خارجية.

لغرض المحافظة على أو تعديل تركيبة رأس المال، قد تقوم المجموعة بتعديل قيمة توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين وإصدار أسهم جديدة. يحتوي رأس المال على حقوق الملكية المتاح لمساهمي الشركة الأم ناقصاً التغيرات المتراكمة في القيم العادلة.

31. موجودات بصفة الأمانة

تدير المجموعة محافظ مالية نيابة عن الغير، وقد بلغ صافي الأصول 10,818,685 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 (31 ديسمبر 2016: 11,045,971 دينار كويتي). لا تظهر هذه الأرصدة في بيان المركز المالي المجمع.

32. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة للفترة السابقة لكي تتماشى مع طريقة عرض الفترة الحالية، ولكن دون أن يؤثر ذلك على صافي الربح أو حقوق الملكية المفصح عنهما سابقاً.